

دور التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية

كهد. بن سويسي حمزة

كط. د. عبد الوهاب سليمان

جامعة أدرار

من خلال هذا البحث سنقوم بدراسة أثر تطبيق التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية حيث يُظهر هذا النوع من التسيير الاستفادة من الخيارات والامتيازات التي يمنحها القانون الجبائي من جهة، ومن جهة أخرى يكمن الهدف الأساسي لهذا النوع من التسيير في أن له آثار على الأداء المالي للمؤسسة، من خلال أن كل أثر جبائي يقابله أثر مالي وبالتالي التأثير على التوازن المالي، ولهذا جاء موضوع الدراسة الذي نحاول قياس هذا الأثر، وخلصت الدراسة التحليلية والقياسية إلى أن التسيير الجبائي يطبق في المؤسسات ولكن ضعيف الفعالية، وأثره ضعيف على ادائها المالي.

الكلمات المفتاحية: التسيير الجبائي، المخاطر الجبائية، الأداء المالي، تقييم المؤسسات، الاستقرار المالي، القيمة.

Abstract:

In this research, we study the effect of fiscal management on financial performance in the economic institutions. This management aim to take advantage of the options and privileges granted by the fiscal law.

On the other hand, the main objective of this management is that it effects the financial performance of the institution, for any fiscal effect matches a financial effect, and therefore it impact on the fiscal balance, therefore we made

this research to try to measure this effect, The analytical and measurement study concluded that tax management is practiced in t society but that its efficiency is still low, and also weak on financial performance.

Keywords: Tax management, tax risk, financial performance, financial stability, financial decisions, value.

مقدمة:

تشكل الضرائب بشكل عام الجوهر الأساسي للمالية العامة، إذ أنها تمثل أحد أهم مصادر الإيرادات العامة للدولة وباعتبار أن المؤسسة تنظيم اقتصادي يهدف إلى تحقيق الربح، فهي تخضع للضرائب بمختلف أنواعها، وبالتالي تمثل المؤسسة الاقتصادية مصدر لتغطية نفقات الدولة بفضل الضرائب المفروضة عليها، وتحمل المؤسسة مجموعة من المصاريف والأعباء نتيجة عملية الاستغلال، ويجب التحكم في هذه الأعباء والتي من بينها العبء الضريبي للحصول على ميزة تنافسية للمؤسسة. ومن هذا يتم طرح " مفهوم التسيير الجبائي " والذي يؤكد على توفير إمكانية للمؤسسة في التعامل مع الجباية وتسييرها خدمة لأهدافها. وتهتم المؤسسة الاقتصادية بالتسيير والتحكم الأمثل في تخصيص وتوجيه الموارد المالية، المادية والبشرية المتاحة، حيث يتأثر الأداء المالي للمؤسسة بجملة من العوامل سواء كانت على الصعيد الداخلي أو الخارجي، إذ تشكل الوضعية المالية في نهاية الأمر صورة تعكس مدى تحكم المؤسسة في مختلف جوانب التسيير، ويتأثر هذا الأخير أيضاً بمجموعة من العوامل من ضمنها الضريبة باعتبارها عاملاً مؤثراً على الأداء المالي.

إن التسيير الجبائي الجيد على مستوى المؤسسة وإدراج العامل الجبائي في الإستراتيجية العامة كفيل بتحقيق التحكم في جانب هام من التكاليف المالية وبالتالي الرفع من المردودية المالية للمؤسسة والأداء المالي لها.

1- الإشكالية:

ضمن هذا الإطار من التأثير بين التسيير الجبائي والأداء المالي للمؤسسة يتم طرح الإشكالية التالية:

ما هو دور التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة؟

2- أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الموضوع في النواحي التالية:

- الظرف المالي الذي تعيشه مؤسساتنا والذي يعود في الغالب إلى ضخامة الديون والتكاليف الجبائية مما يستوجب إعادة النظر في هذا المجال، وتوعية المؤسسات الاقتصادية بأهمية التسيير الجبائي، ومدى انعكاساته في تدعيمه للمركز المالي للمؤسسة.

- التحولات الاقتصادية التي تشهدها البلاد لمواكبة التطورات ومنها النهوض بالمؤسسة الجزائرية في مجال تطبيق أساليب التسيير المختلفة، ومنها التسيير الجبائي الذي لا يحظى بالقدر الكافي من الاهتمام.

المحور الأول: ماهية التسيير الجبائي.

1- مفهوم التسيير الجبائي:

حسب كريستين كوليت (Christine Collette) فإن "تسيير الضريبة يعني أن الضريبة، التي هي بمثابة التزام قانوني للمؤسسة، يمكن أن تستخدم لصالح

المؤسسة وأن تصبح متغيرا فعلا في استراتيجيتها، إذا بدلا من السلبية تجاه الجبائية، يطرح الاستعمال الفعال والذكي لها"¹.

كما يعرف التسيير الجبائي بأنه "الاختيار من بين الخيارات الجبائية المتاحة للمؤسسة مع الأخذ بالاعتبار:

- النصوص التشريعية الجبائية؛
- خصوصيات كل مؤسسة؛
- درجة المخاطر الجبائي"².

نلاحظ من التعاريف المذكورة أنها تشير إلى ما يلي:

- التسيير الجبائي ممارسة قانونية مادامت المؤسسة تراعي النصوص التشريعية الجبائية، وتؤدي الالتزامات التي تفرضها عليها هذه الأخيرة، وهي نقطة هامة للغاية بحيث تشكل جوهر الفرق بين التسيير الجبائي وكل من الغش والتهرب الجبائي.
- التأكيد على وجود خيارات جبائية أمام المؤسسة، إذا أن تعدد البدائل عنصر أساسي في اتخاذ القرار وعليه فإن انعدام الخيارات الجبائية يؤدي إلى عدم إمكانية الحديث عن التسيير الجبائي.
- الضريبة والمعطيات الجبائية بشكل عام يمكن أن تستخدم لخدمة أهداف المؤسسة، بحيث تصبح أحد محددات اتخاذ القرارات العادية -خلال دورة الاستغلال -والقرارات الاستراتيجية (التسيير الاستراتيجي للمؤسسة).

¹ Christine Collette, "Gestion fiscale des entreprises ", paris, Année1998,p 22

²Jacques Duhem et Michel Jammes, " Audit et Gestion fiscale de l'entreprises ", Editions EFE, paris, Année 1996, P10.

- التسيير الجبائي يختلف من مؤسسة لأخرى (التسيير الجبائي للمجمعات يختلف عن التسيير الجبائي للشركة) وفي نفس المؤسسة تبعا للظروف التي تعيشها (هدف التسيير الجبائي لن يكون في جميع الحالات تخفيض العبء الضريبي للمؤسسة).
- المخاطر الجبائي يزداد عندما تنتقل المؤسسة من مجرد التطبيق البسيط للقواعد الالتزامات الجبائية إلى وضع تريد فيه تسيير الجباية لخدمة أهدافها.

2- أهداف التسيير الجبائي

يهدف التسيير الجبائي بشكل عام إلى تحقيق الأهداف الأساسية التالية:

أولا: الأمن الجبائي

يعتبر تسيير الخطر الجبائي الخطوة الأولى لكل تسيير جبائي، هدفه تحقيق الأمن الجبائي.

إن تسيير الخطر الجبائي يهدف إلى تحديد الاحتياطات اللازمة لتفادي هذا الخطر وتمثل في إتخاذ الإجراءات الوقائية التالية:¹

- احترام القواعد الجبائية المتعلقة بالتصريح واحترام آجال الدفع.
- إن توكيل مهمة التسيير الجبائي لمختص يلم بقواعد الضريبة وإنشاء خلية جبائية مكلفة بالتحسين الدائم للتسيير الجبائي واستغلال الإمكانيات المتاحة في ميدان الجباية.
- القيام بإجراءات المراقبة الجبائية الداخلية وتطوير مهمة المراجعة الجبائية.
- إنشاء قاعدة بيانات تسمح بمعالجة المعلومات وإطلاع المسيرين على المستجدات في المجال الجبائي.

¹ شناوي اسماعيل، هندي كريم، "أثر الجباية على التسيير المالي للمؤسسة"، مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة دراسات عليا في الجباية، غير منشورة، المدرسة الوطنية للضرائب، القليعة، الجزائر، 2005، ص 74-75.

ثانياً: التحكم في العبء الضريبي

يتجلى هذا التحكم في ثلاثة أشكال:¹

- العمل على تخفيض الضريبة.
- تأجيل دفع الضريبة من أجل الاستفادة وفورات مالية تعزز وضعية الخزينة.
- الرفع من العبء الضريبي من أجل الامتناع عن الاستفادة من امتياز جبائي وذلك من أجل تحقيق أهداف تسييرية معنية، مثل ذلك عدم حساب الاهتلاكات في مستواها الأقصى المسموح به قانوناً وذلك بهدف توزيع الأرباح.

ثالثاً: الفعالية الجبائية

يمكن تحقيق هذا الهدف بصورة مباشرة، وتحقق الفعالية الجبائية المباشرة من خلال استغلال المؤسسة لمختلف الحوافز والتفضيلات الجبائية المتاحة لها في الوضع القانوني الذي هي فيه، مما يسمح لها بتحقيق و فورة مالية مباشرة. أما الفعالية الجبائية غير المباشرة فهي تتحقق من خلال تلك الخيارات القانونية المختلفة يمكن للمؤسسة اعتمادها. فالتشريعات الجبائية والتجارية تسمح في العديد من الأحيان بهامش من الحركة نتيجة تعدد الخيارات أو نتيجة سكوت القانون عن بعض الأمور.²

رابعاً: خدمة استراتيجية المؤسسة³

- اختيار الشكل القانوني للمؤسسة نتيجة اختلاف الأحكام الجبائية التي تخص كل شكل منها. (2Espace_réserve)
- اختيار المكان الجغرافي للنشاط سواء داخل الدولة الواحدة أو بين الدول نتيجة اختلاف الامتيازات والتحفيزات الجبائية الممنوحة.

¹ محمد عادل عياض، "محاولة التسيير الجبائي وآثاره على المؤسسات حالة شركات الأموال في التشريع الجبائي الجزائري"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، السنة 2002، ص8.

² Christine Collette, op-cit, page34.

³ صابر عباس، أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة ورقلة، 2012، ص15.

- تحديد خيارات النمو مثل: أشكال التمويل والعلاقة القانونية بين المؤسسة والهيكلة الجديد الناشئ (فروع مستقلة أو فروع تابعة).

3- مبادئ التسيير الجبائي وحدوده

أولاً: مبادئ التسيير الجبائي

1 - مبدأ الحرية في التسيير:

القرار التسييري هو الاختيار من بين عدة بدائل متاحة قانونياً، وبمجرد البدء في تنفيذ هذا القرار فإنه يكتسب قوة قانونية سواء تجاه إدارة الضرائب المجر على احترامها¹، وكل مؤسسة تتبع اختيارات خاصة في الاستغلال (مثلاً اختيار نمط الإهلاك وطرق تقييم المخزونات)².

2 - مبدأ عدم التدخل في التسيير: تحدد التشريعات وبشكل واضح بأنه ليس للإدارة الضريبية أن تتدخل في نمط تسيير المؤسسة، وعليه فإنه لا يحق لها أن تنفذ أي تسيير للمؤسسة قد تراه حذراً جداً أو مخاطر إلى حد كبير مادامت المؤسسة تفي بالتزاماتها القانونية³.

ثانياً: حدود التسيير الجبائي

1- التعسف في استعمال الحق (L'abus du droit):

تحدث المشرع في المادة 41 من ق م ج على موضوع التعسف في استعمال الحق وذكر بأن مستعمل الحق يكون متعسفاً في استعماله في حالات ثلاث هي

¹ المديرية العامة للضرائب، "الدليل التطبيقي للمكلف بالضريبة"، منشورات الساحل، الجزائر، لسنة 2002، ص 79.

² داشر سعد، عبدلي عبد الحق، مرجع سابق، ص 17.

³ Armel Liger, "l'gestion des fiscal des PMI: Unmythe", Editions LGDJ, paris, Année 1998, p 35.

عندما يكون نية مستعمل الحق الإضرار بالغير أو كان يرمي إلى الحصول على فائدة زهيدة مقارنة بالضرر الناشئ للغير أو أن الفائدة هي غير مشروعة¹.

3- نظرية التصرف غير العادي في التسيير (La théorie de l'acte anormal de gestion):

الفعل غير العادي في التسيير هو ذلك الذي يكون ضد مصالح المؤسسة والذي لا يقدم أي مقابل (مباشر أو غير مباشر، مادي أو غير مادي) لمؤسسة هدفها تحقيق الربح. هذا الإجراء لن يكون ملزما لإدارة الضرائب عند حسابها للضريبة المستحقة.

الاجتهاد القضائي ومن أجل تحديد مفهوم الفعل غير العادي في التسيير يقوم إما بتطوير مفهوم "المقابل" أو يقوم بضرب أمثلة عن التصرفات غير العادية حتى تكون بمثابة مرجع للتحكيم. لذا فإن هذا المفهوم لا يستند إلى أي نص تشريعي بل هو ثمرة تراكم للاجتهاد القضائي².

المحور الثاني: الأداء المالي وعلاقته بالتسيير الجبائي

1- مفهوم الأداء المالي وأهميته

أولاً: تعريف الأداء المالي

هناك عدة تعاريف للأداء المالي ومنها:

يعرف الأداء المالي بمدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل والقصير من أجل تشكيل الثروة³ كما يمكن تعريفه على أنه " تشخيص الوضع المالي للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء

¹ المادة 41 من القانون المدني الجزائري.

² Jacques Duhem et Michel Jammes, op-cit, page 16-18.

³ دادن عبد الغني، " قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة الاقتصادية "، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، عدد 4، 2006، ص 41.

القيمة ومواجهة المستقبل، من خلال اعتمادها على الميزانيات، جدول حسابات النتائج، الجداول الملحق، ولكن لا جدوى من ذلك إذا لم يأخذ الطرف الاقتصادي والقطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة النشطة في الدراسة¹،

ثانيا: أهمية الوظيفة المالية داخل المؤسسة:

ويمكن تلخيص أدوار الوظيفة المالية كالاتي:

- 1- ضمان التمويل لمختلف نشاطات المؤسسة؛
- 2- وضع أسس التخطيط المالي والموازنات التقديرية؛
- 3- مراقبة التدفقات النقدية وتسييرها بما يتوافق مع قواعد التوازن المالي؛
- 4- دفع النفقات والمصاريف وتلقي المستحقات والحقوق عن جميع الأنشطة؛
- 5- مساعدة المسيرين في الإدارة العليا على وضع الخطط طويلة الأجل، وبناء سياسة مالية تمكن من تنفيذ هذه الخطط وخاصة فيما يتعلق بجيافة الأصول ثابتة، ووضع سياسة توزيع الأرباح والسياسة المالية...إلخ.

2- التحليل المالي وقياس الأداء في المؤسسة

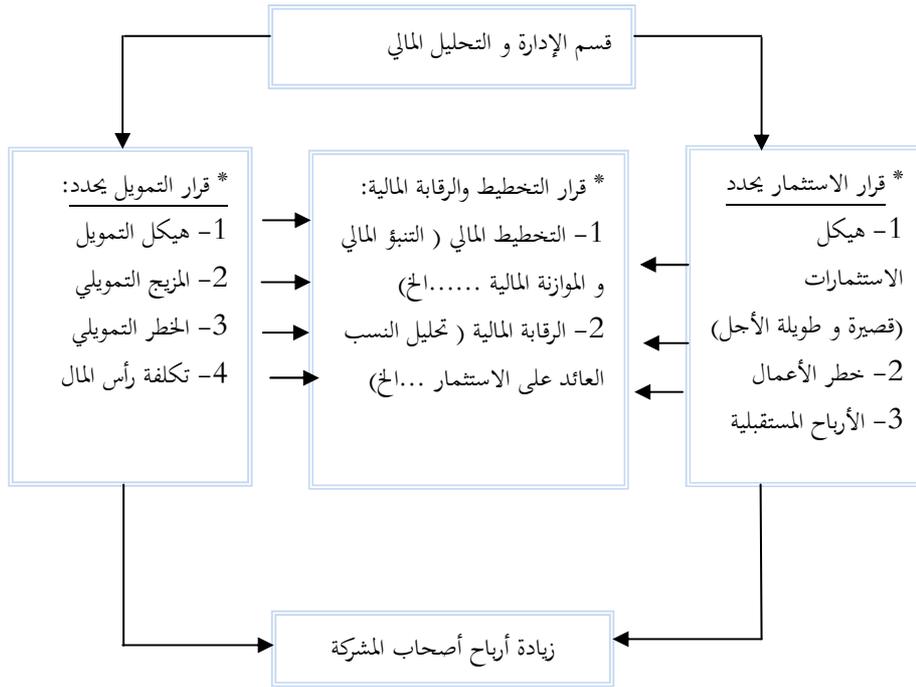
أولا: ماهية التحليل المالي:

يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها عرض نتائج الأعمال على الإدارة المشرفة، إذ يبين مدى كفاءتها في أداء وظيفتها، وهو أداة للتخطيط السليم، يعتمد على تحليل القوائم المالية بإظهار أسباب النجاح والفشل، كما يعتبر أداة لكشف مواطن الضعف في المركز المالي للمؤسسات وفي السياسات المختلفة التي تؤثر على الربح، كما يمكن من رسم خطة عمل واقعية للمستقبل ويساعد الإدارة على تقييم الأداء².

¹ محمد محمود الخطيب، "العوامل المؤثرة على الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات"، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، 2010 م، ص 04.

² خلدون إبراهيم شريفات، "إدارة و تحليل مالي"، دار وائل للنشر، 2001، ص 93.

الشكل (01): وظائف التحليل المالي



المصدر : خلدون إبراهيم شريفات - مرجع سابق - ص 17 .

ثانيا: أساليب التحليل المالي للمؤسسة .

1- التحليل الكلاسيكي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة:

يعتمد التحليل المالي الكلاسيكي على الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية. ولكي يقوم المحلل المالي بعملية التحليل المالي لابد من إتباعه مجموعة من الخطوات المتسلسلة و تشمل الآتي :

● إعادة تصنيف عناصر الميزانية المحاسبية:

نظرا لأن الميزانية المحاسبية تعتمد أساسا على مبدأ التكلفة التاريخية، و بالتالي لا تساير الاقتصاد التضخمي، فإن المحلل المالي يقوم بإعادة تعديل بعض التكاليف طبقا للقيم السوقية

• تحليل الهيكل المالي للمؤسسة -المقارنة:-

يقوم المحلل المالي بعملية المقارنة للبيانات المالية من خلال العلاقات الرياضية التي يمكن أن تنشأ بين بعضها البعض، و بما يمكن أن يساعده في اتخاذ القرارات، وهذا من خلال حساب مختلف النسب و المؤشرات المالية الأكثر دلالة من جهة نظر المحلل المالي، و يلاحظ أنه كلما كان المحلل المالي دقيقا في اتخاذ العلاقات المهمة و التي يمكن أن تحقق فائدة من استخدامها، كلما كان دقيقا في تفسير النتائج التي يتوصل إليها¹.

• تحليل وتفسير النتائج.

2- التحليل المالي عن طريق التدفقات النقدية:

و هو ذلك التحليل الذي يقوم بمعالجة التدفقات الداخلة و الخارجة من المؤسسة في شكل وحدات نقدية ، حيث يشكل أداة مهمة للتحليل المالي ذلك أنه يسمح بمراقبة التوازن بين الاستخدامات و الموارد قصيرة الأجل ، متوسطة و طويلة الأجل.

- رأس المال العامل (FR):

رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة.

رأس المال العامل = الأصول المتداولة - ديون قصيرة الأجل.

- احتياجات رأس المال العامل (BFR):

احتياجات رأس المال العامل = (قيم الاستغلال + قيم غير جاهزة) - (الديون قصيرة الأجل - السلفات المصرفية)

¹ سويسي الهواري، " تقييم المؤسسة و دوره في اتخاذ القرار في إطار التحولات الاقتصادية بالجزائر"، أطروحة دكتوراة في علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2007-2008 ، ص 74 .

= (الأصول المتداولة-قيم جاهزة) - (مجموع الديون قصيرة الأجل - السلفات المصرفية).

- **الخزينة (T):** ويقصد بالخبزينة مجموعة الأموال التي في حوزة المؤسسة لمدة دورة استغلالية، وهي تشمل القيم الجاهزة، أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبلغ سائلة خلال الدورة، وتحسب بالعلاقة التالية:¹

الخبزينة = القيم الجاهزة السلفات المصرفية

= رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل

- جدول التدفقات المالية: (Tableaux Pluriannuel de) (financière)

و يمكن أن نوحز أهمية التحليل المالي عن طريق التدفقات المالية في العناصر التالية :

- تقييم تدفق الخبزينة التشغيلي الشيء الذي يسمح بقياس الخبزينة الناتجة من النشاط، ذلك أنه من المعلوم بقاء واستمرارية المؤسسة متوقف على مدى قدرتها على توليد وخلق فائض في القيمة من أنشطتها.
- تقييم الجهود المبذولة فيما يتعلق بالاستمرار أثناء فترة التحليل بحيث يظهر لنا مدى دورية أو موسمية نفقات الإستثمار.
- تقييم مردودية الإستثمار، حيث أن الإستثمار المهم هو ذلك الإستثمار الذي يقوم في حياته فائضا في الخبزينة يفوق الإنفاق المبدئي.
- فيما يتعلق بالتمويل يوضح لنا إذا كان تدفق الخبزينة كافيا لتسديد القروض طويلة الأجل.

¹ عبد القادر بوعزة، أثر الجباية على التمويل الذاتي للمؤسسة، مذكرة تخرج، المعهد المغربي للجباية والجمارك، 2004.

3- التحليل عن طريق النسب المالية: و يقوم التشخيص المالي عن طريق النسب المالية بتحليل العديد من النقاط منها الآتي:

3-1 تحليل الهيكل المالي: كما تعرف بأنها "المتوسط الحسابي المرجحة للتكاليف الناجمة عن مختلف الموارد المالية للمؤسسة"، و بذلك فهي تكلفة مصادر التمويل، و تحسب بالعلاقة التالية:

$$CMP = t \frac{VCP}{VCP + VD} + i \frac{VD}{VCP + VD}$$

حيث أن :

- CMP : التكلفة الوسيطة المرجحة (تكلفة رأس المال).
- V_{CP} : قيمة الأموال الخاصة.
- V_D : قيمة الديون.
- t : تكلفة الأموال الخاصة.
- i : تكلفة الاستدانة بعد الاقتصاد في الضريبة.

3-2 تحليل السيولة: و ذلك بدراسة السيولة العامة، المختصرة و الفورية.

3-3 تحليل النشاط: وذلك بتحليل الإنتاج، العمالة، دوران المخزون، الزبائن و الموردين، القيمة المضافة، الفائض الخام للاستغلال . . . الخ .

3-4 مردودية المؤسسة :

المردودية الاقتصادية: معدل المردودية الاقتصادية (Re) = نتيجة الاستغلال بعد الضريبة / الأصول الاقتصادي

المردودية المالية: مردودية الأموال الخاصة (Rcp) = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

4- التحليل الديناميكي:

ويعتبر التحليل الديناميكي من الأساليب الشائعة في تحليل السياسة المالية التي اتبعتها المؤسسة خلال فترة معينة تتجاوز السنة، فالتحليل الديناميكي يعنى بمقارنة الأرقام والبيانات الواردة في الميزانيات لمؤسسة ما مع بعضها البعض ولعدد من الفترات المالية المتتالية.

المحور الثالث : أهمية التسيير الجبائي في تحقيق الأهداف المالية للمؤسسة

1-أهمية التسيير الجبائي في مرحلة الاستغلال:

إن التسيير الجبائي الذي يجب أن يتم في إطار احترام التشريع الجبائي المعمول به في مرحلة الاستغلال يركز على تحليل التأثيرات المباشرة والإيجابية على خزينة المؤسسة ومنه فإن مثالية الخزينة ومرونتها لا تهم المسير فحسب، بل كذلك المسير الجبائي، الذي بواسطة تسييره لمختلف الضرائب والرسوم يمكن أن يتحكم في التدفقات النقدية الخارجة من مختلف القواعد الجبائية لتحسين الوضعية المالية للمؤسسة

كما أن المسير الجبائي في هذه المرحلة يقوم بالعديد من الإجراءات تختلف حسب خصوصية كل مؤسسة منها:

- توضيح أهمية إتباع المؤسسة لبرامج صيانة متطورة ومستمرة، ممثلة في عمل وإتباع برامج لصيانة الآلات والمكينات محققة بذلك وفرا ضريبيا كبير.
- القيام بإتلاف البضاعة في حالة فسادها رغبة من الشركات، خاصة الصناعية منها وكذلك بالاتفاق مع الجهات المعنية والتي منها السلطات الضريبية حتى يتم الاستفادة من تنزيل مصروف البضاعة التالفة.
- تحميل المؤسسة لكل سنة مصاريف فروقات العملة: يتوجب على المؤسسة أن تقوم بتحديد ما تتحمله من مصروفات فروقات العملة، ويتم ذلك بتقييمها لأرصدة ديونها في الخارج بالعملة الأجنبية ، وتقييم أرصدها في الخارج بالعملة المحلية

- الاستعانة بالاستشارة الجبائية من طرف الخبراء في المسائل الجبائية مثل: محافظي الحسابات، خبراء المحاسبة.
- تشجيع المؤسسة على امتلاك الأصول أو استئجارها خاصة إذا كانت الحاجة للأصل لفترة زمنية قصيرة ففي حالة احتياج المؤسسة لآلة ما في فترة قصيرة فإنها تقارن بين المزايا الضريبية لاملاكها والمزايا الضريبية لاستئجارها.
- التسيير الجبائي من خلال سياسة المخزون وذلك بإتباع المؤسسات لسياسات محاسبية، تهدف للاستفادة من طرق تقييم المخزون بحيث تحقق لها أكبر وفر ضريبي ممكن وخاصة المؤسسات الصناعية ومن المعروف أن هناك ثلاث طرق لتقييم المخزون متعرف عليها هي : طريقة FIFO،LIFO التكلفة الوسطية المرجحة إن ما يميز هذه الطرق عن بعضها هو البعد الضريبي، فعلى سبيل المثال نرى بأن طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً تعمل على تحقيق أكبر وفر ضريبي بالمقارنة بالطرق الأخرى في حالة حدوث ارتفاع مستمر لأسعار المخزون مع ثبات نسبي لكمية المخزون من سنة إلى أخرى في كمية المخزون¹.

إن القيام بعملية التسيير لمختلف الضرائب والرسوم له تأثير مباشر على خزينة المؤسسة وتوازنها المالي حيث يمكن أن يتحكم في التدفقات النقدية الخارجة والاستفادة من مختلف القواعد الجبائية لتحسين الوضعية المالية للمؤسسة وبالتالي يهدف إلى التحكم الإيجابي لمختلف الضرائب والرسوم واستعمالها كوسيلة تمويلية في المؤسسة ولبلوغ هذا الهدف من الضروري على المؤسسة استغلال أقصى الحلول والاختيارات الممنوحة قانوناً، كاسترجاع رصيد الرسم، والاستفادة من نظام الشراء بالإعفاء، واختيار نظام الرسم على القيمة المضافة .

¹ محفوظ محمد علي خويرة، "التخطيط الضريبي في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية"، مذكرة ماجستير في المنازعات الضريبية، جامعة النجاح فلسطين، 2004، ص 96-98.

2- أهمية التسيير الجبائي في مرحلة التمويل

حاول مودي غلياني وميلر من خلال أطروحاتهما الشهيرة عام 1958 إثبات أنه ليس هناك علاقة بين هيكل التمويل وقيمة المؤسسة خلافا لرأي التقليديين. وبعدها تعرضا لانتقادات كثيرة أهمها عدم واقعية الافتراضات التي قاما عليها طرحهما (توافر شروط الكفاء)، كان رد فعلهما عام 1963 بنشر مقالة تصحيحية أسقطا في افتراض عدم وجود ضرائب الشركات، وعليه توصلا إلى أن الزيادة في القروض تؤدي إلى الزيادة في قيمة المؤسسة بسبب الوفورات الضريبية للفوائد¹ (economies d'impot)، والتحليل كما يلي :

يتحقق الوفر الضريبي (tax shield) نتيجة لاعتماد الشركة على القروض، فزيادة التمويل للمقترض في تشكيلة الأموال يترتب عليه انخفاض مباشر في تكلفة الأموال المرجحة (WACC) مما يسبب ارتفاع في القيمة السوقية للشركة، وبالتالي: القيمة السوقية لشركة مقترضة = القيمة السوقية لشركة غير مقترضة + القيمة الحالية للوفر الضريبي وذلك مع انتماء المشتركين لنفس المستوى من الخطر.

حيث أن القيمة الحالية للوفر الضريبي = (معدل الضريبة × مقدار القرض × سعر

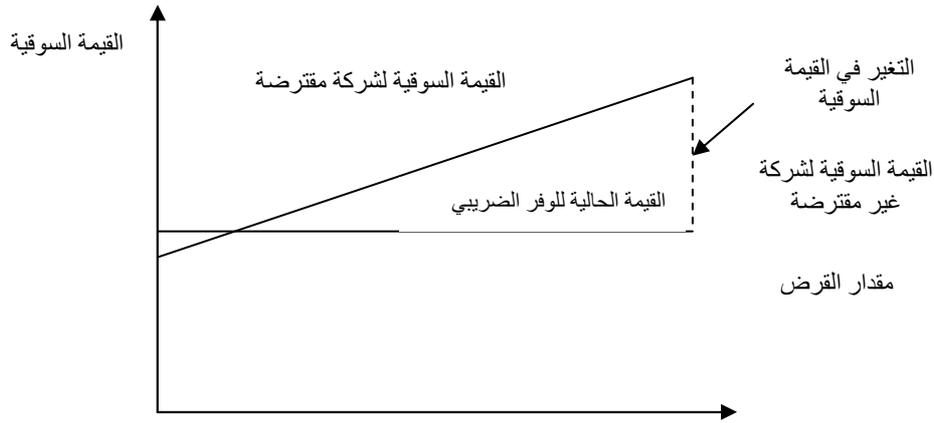
الفائدة) / معدل الخصم

والشكل التالي يوضح ذلك²:

¹ بوربيعة غنية، " محددات اختيار الهيكل المالي المناسب للمؤسسة دراسة حالة مؤسسة - الأشغال والتركيب الكهربائي فرع سونلغاز"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011-2012، ص 66.

² حمزة محمود الزبيدي، " الادارة المالية المتقدمة"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة 2004، الأردن- عمان، ص 808.

الشكل (02): أثر الوفر الضريبي على القيمة السوقية للمؤسسة



المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على حمزة محمود الزبيدي، "الإدارة المالية المتقدمة"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة 2004، الأردن-عمان، ص 813.

في هذه المرحلة تكون مهمة المسير الجبائي هي المساعدة على اتخاذ القرارات التمويلية في المؤسسة بالبحث عن مختلف طرق التمثيل التي تساعد على تحقيق الوفورات الضريبية التي تخفف من الوعاء الضريبي عن طريق خلق الوفورات الضريبية التي تخفف من الوعاء الجبائي، وبالتالي يمكن القول أن على المسير الجبائي أن يرشد المؤسسة إلى أحسن قرار تمويلي يحقق أهدافها المالية بأقل إخضاع ضريبي. ومنه التسيير في مرحلة التمويل يهدف إلى التخفيض من الوعاء الضريبي عن طريق خلق الوفورات الضريبية من خلال الفوائد التي تدفعها المؤسسة على القروض، إذا كان التمويل بالاستدانة واختيار مصادر التمويل التي تعطي لها أكبر تحفيظات جبائية إذا كان التمويل عن طريق الأموال الخاصة.

5- أهمية التسيير الجبائي في مرحلة الإستثمار :

يعتبر الإستثمار من أهم القرارات التي تقدم عليها المؤسسة نظراً لتأثيراته المستقبلية على حياتها فسواء كانت القرارات الاستثمارية: توسعية، إحلالية، إنتاجية

أو إستراتيجية ، نجد أن العامل الجبائي من بين المؤثرات الخارجية الهامة عليها وذلك من خلال طبيعة التشريعات الضريبية ونوعية الامتيازات والتحفيزات التي تمنحها ومدى قدرة المؤسسة على التكيف مع هذه المعطيات .

المسير الجبائي في مرحلة الإستثمار يهدف إلى إدخال المؤسسة في المشاريع التي تكون مدعمة من طرف الدولة عن طريق التحفيزات الجبائية ، حيث أن أي مؤسسة يكون هدفها تعظيم الأرباح من خلال الاستثمار في نشاط معين ، بمعنى أن يكون الاستثمار ذو مردودية عالية ، وبما أن ربحية المؤسسة تتأثر بصورة مباشرة بمختلف الضرائب المفروضة على الدخل أو الأرباح ، فإنه كلما ارتفعت هذه الأخيرة كلما عجزت المؤسسة عن إنشاء القيمة لمساهميها وحتى الخروج من السوق كما أن المسير الجبائي في هذه المرحلة من نشاط المؤسسة يقوم بالمساعدة على اتخاذ القرارات الاستثمارية من خلال تنبيهه إلى العديد من النقاط¹ :

- أهمية القيام بالتجديدات والإضافات الرأسمالية للأصول.

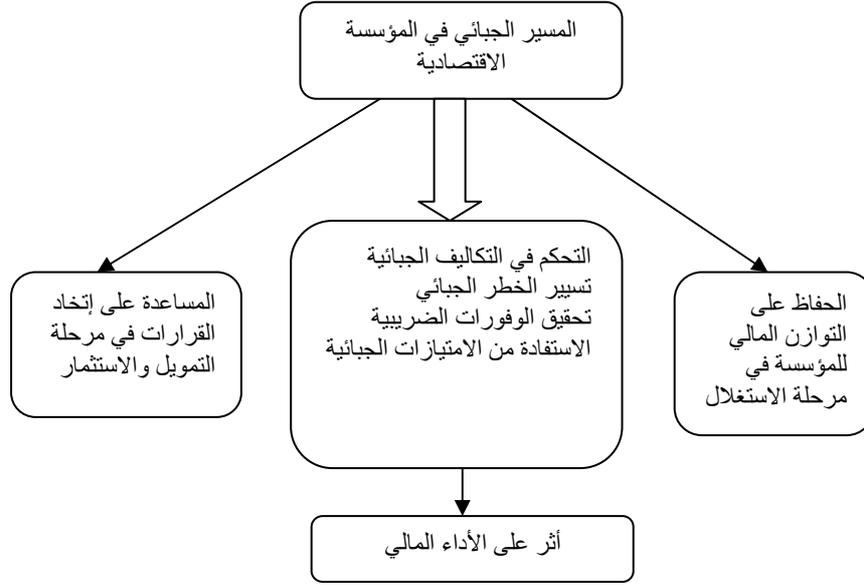
- أهمية قيام المؤسسة بإعادة تقييم أصولها لحماية رأس مالها من التآكل.

- قيام المؤسسة بالأخذ للعمر الضريبي للأصل كأحد المتغيرات الواجب دراستها قبل قرار الإستثمار، أو الشراء لأي أصل من الأصول ، مثلا من المؤسسات من تنظر إلى أن الأصول ذات الإستثمار قصير الأجل تحتل مكانة أفضل من الناحية الضريبية لأن الأثر الضريبي يزداد قوة كلما قل العمر الضريبي للأصل .

ومنه يمكن القول أن التسيير الجبائي في المؤسسة يعتبر ذو أهمية بالغة ، لما له من أهمية في خلق التدفقات المالية للمؤسسة من خلال مراحل حياتها في مرحلة الاستغلال والتمويل إلى مرحلة الإستثمار . والشكل التالي يوضح ذلك:

¹ صابر عباس، مرجع سابق، ص 124.

شكل (03): أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي



المصدر: صابر عباس، أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة ورقلة، 2012، ص125.

نلاحظ من الشكل السابق أن قيام المؤسسة الاقتصادية بالتسيير الجبائي من خلال الاستفادة من جميع الإمكانيات المتاحة لديها سواء في مرحلة الاستغلال والتمويل أو الاستثمار، يكون له أثر على أدائها المالي.

خاتمة:

من خلال ما سبق نجد أن التسيير الجبائي هو عملية قانونية تعمل على مساعدة المؤسسة في تحقيق الأمن الجبائي والذي يقوم على مدى احترام القانون الجبائي من حيث الشكل والمضمون، بالإضافة إلى تحقيق الخيار الجبائي الذي يخدم الأهداف الاقتصادية للمؤسسة، دون الوقوع في التعسف في استعمال الحق أو التصرف غير العادي في التسيير، بالإضافة إلى أن هذا النوع من التسيير يساعد المؤسسة على

تحقيق تدفقات نقدية سواء في مرحلة الاستغلال والتمويل أو الإستثمار، وبالتأثير على أدائها المالي.

توصيات البحث:

- على ضوء نتائج الدراسة، يمكن الأخذ بجملة من التوصيات:
- أن عملية التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مفيدة ومهمة في التخفيض من الأعباء الجبائية، مما يساعد المؤسسة على تحقيق وفورات مالية تساعد على النمو والبقاء وعليه نرى إدخال موضوع التسيير الجبائي في البرامج العلمية لطلبة الليسانس والماجستير تخصص محاسبة وجباية أمر مهم.
 - ضرورة الاهتمام بالقوانين الجبائية وقوانين تشجيع الإستثمار، ومحاولة الاستفادة منها قدر الإمكان وعدم إهمال أي جزء منها.
 - أهمية أخذ الوفورات الضريبية بعين الاعتبار عند تحديد أي سياسة من سياسات المؤسسة، لما له من أثر واضح في تدعيم المراكز المالي.
 - ضرورة الاهتمام بتعيين طرف داخلي في المؤسسة يقوم بعمليات التسيير الجبائي، وعدم الاعتماد بشكل مطلق على مصلحة المحاسبة والمالية، مما يساعد على التخصص في عملية التسيير الجبائي للمستقبل، ويعمل على توجيه سياسات المؤسسة الاستثمارية بما يضمن دفع أقل ضريبة.
 - الرفع من مستوى الثقافة الجبائية للمسيرين، خلال التكوين والتربصات، وبالتالي تمكينهم من استغلال القانون الجبائي لصالح المؤسسة، وتوضيح الاختيارات التي يجب انتقائها.

قائمة المراجع:

بالعربية:

- 1- المديرية العامة للضرائب، "الدليل التطبيقي للمكلف بالضريبة"، منشورات الساحل، الجزائر، لسنة 2002.
- 2- بوربيعة غنية، "محددات اختيار الهيكل المالي المناسب للمؤسسة دراسة حالة مؤسسة - الأشغال والتركيب الكهربائي فرع سونلغاز"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011-2012.
- 3- دادن عبد الغني، "قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة الاقتصادية"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، عدد 4، 2006.
- 4- خلدون إبراهيم شريفات، "إدارة و تحليل مالي"، دار وائل للنشر، 2001.
- 5- حمزة محمود الزبيدي، "الإدارة المالية المتقدمة"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة 2004، الأردن-عمان.
- 6- محمد محمود الخطيب، "العوامل المؤثرة على الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات"، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، 2010 م.
- 7- محمد عادل عياض، "محاولة التسيير الجبائي وآثاره على المؤسسات حالة شركات الأموال في التشريع الجبائي الجزائري"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، السنة 2002.
- 8- محفوظ محمد علي خويرة، "التخطيط الضريبي في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية"، مذكرة ماجستير في المنازعات الضريبية، جامعة النجاح فلسطين، 2004.
- 9- صابر عباس، أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة ورقلة، 2012.

10- عبد القادر بوعزة، أثر الجباية على التمويل الذاتي للمؤسسة، مذكرة تخرج، المعهد المغاربي للجباية والجمارك، 2004.

11- سويسسي الهواري، " تقييم المؤسسة و دوره في اتخاذ القرار في إطار التحولات الاقتصادية بالجزائر"، أطروحة دكتوراة في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008 .

12- شناوي إسماعيل، هندي كريم، "أثر الجباية على التسيير المالي للمؤسسة"، مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة دراسات عليا في الجباية، غير منشورة، المدرسة الوطنية للضرائب، القليعة، الجزائر، 2005.

الأجنبية:

13-Christine Collette, "**Gestion fiscale des entreprises** ", paris, Année1998.

13-Jacques Duhem et Michel Jammes, "**Audit et Gestion fiscale de l'entreprises** ", Editions EFE, paris, Année 1996.

14- Armel Liger, "**lagement des fiscal des PMI: Unmythe**", Editions LGDJ, paris, Année 1998.